

Distr.  
GENERAL

S/1998/1105  
20 November 1998  
ARABIC  
ORIGINAL: ENGLISH

## مجلس الأمن



رسالة مؤرخة ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨ موجهة إلى رئيس  
مجلس الأمن من الممثل الدائم لإريتريا لدى الأمم المتحدة

إلحاقا لرسالتنا السابقة المؤرخة ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨ (S/1998/1060)، يشرفني أن أحيل إلى سعادتكم، كتكملة لهذه الرسالة، البيان الإعلامي الذي عرضه وزير الشؤون الخارجية لدولة إريتريا في ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨ على المجموعة الدبلوماسية في أسمرة، بخصوص ردود الفعل الأولية لإريتريا على مقترحات فريق منظمة الوحدة الأفريقية التي قدمها في واغادوغو (انظر المرفق).

وقد تلقيت أيضا تعليمات بإفادة سعادتكم، وعلى النحو المبين في رسالتنا السابقة المؤرخة ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨، بأن إريتريا ترحب بجهود السلام الجارية التي تبذلها منظمة الوحدة الأفريقية وتنظر إلى اجتماع واغادوغو إيجابيا لكونه يتيح محفلا للتفهم الأفضل لجميع القضايا المعنية ذات الصلة. وسوف تشارك إريتريا في هذه العملية مشاركة إيجابية مستمرة وستقدم في الوقت المناسب، تلبية لطلب فريق منظمة الوحدة الأفريقية، ردها المفصل على النقاط التي أثارت ضمن "مقترحات الاتفاق الإطاري"، من أجل نظرها في المناقشات المقبلة التي تعتزم منظمة الوحدة الأفريقية إجراؤها بشأن المسألة في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨.

وسأكون ممتنا لو تفضلتم بتعميم هذه الرسالة ومرفقها كوثيقة لمجلس الأمن.

(توقيع) هايلي منقريوس

السفير

الممثل الدائم

## المرفق

بيان وزير خارجية إريتريا في ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨

أود أن أتقدم إليكم بالشكر على قبولكم دعوتنا لحضور هذه الإفادة الإعلامية بشأن اجتماع واغادوغو المعقود في نهاية الأسبوع الماضي برعاية منظمة الوحدة الأفريقية.

وسوف تتلقون فيما بعد البيان الذي أصدرته وزارتنا، والذي توضح فيه آراءنا بشأن نقاط التباحث المقترحة من قبل اللجنة الرفيعة المستوى التابعة لمنظمة الوحدة الأفريقية. ولقد دعوت إلى هذا الاجتماع لكي أتبادل معكم الآراء بشكل أعمق، ولكي أسلط الضوء على أبرز النقاط التي يحويها بياننا المؤرخ ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨.

١ - إن نقاط التباحث التي حددتها منظمة الوحدة الأفريقية تتضمن بعض العناصر الجديدة والإيجابية. وأهم هذه العناصر هو الاعتراف بأن النزاع حول الحدود لم يبدأ في أيار/ مايو ١٩٩٨، وإنما يعود على الأقل إلى تموز/يوليه ١٩٩٧. وقد طلبت منظمة الوحدة الأفريقية إجراء تحقيق بشأن الأحداث التي وقعت في شهري تموز/يوليه و آب/أغسطس ١٩٩٧ وفي ٦ أيار/ مايو ١٩٩٨ "من أجل تحديد مناشئ النزاع". وسوف يسهم هذا التحقيق، الذي تطالب إريتريا به منذ البداية، في الكشف عن حقيقة أن إثيوبيا هي المتسببة في الأزمة الحالية: (أ) باستخدامها القوة لخلق حقائق في الواقع عن طريق احتلال أدي - موروغ في بادا، وشن غارات على منطقة بادمي في تموز/يوليه ١٩٩٧؛ (ب) وبإشغالها فتيل المصادمات المسلحة، بشن الهجوم الأول، ضد وحدتنا في ٦ أيار/ مايو ١٩٩٨، في منطقة بادمي دون أي استفزاز من جانبنا. ونحن موقنون بأن هذه التحقيقات ستكون حيوية في كشف النقاب عن الطرف الذي ارتكب أعمالاً عدوانية، وسيكون لها من ثم تأثير على وضع إطار الحل.

٢ - والنقطة الثانية في نقاط التباحث التي تحظى بنفس القدر من الأهمية هي الاعتراف بأنه لا يمكن حل النزاع على الحدود، إلا بترسيمها على أساس حدود المرحلة الاستعمارية. وهي نقطة أساسية أخرى ما فتئت حكومة إريتريا تؤكد منذ البداية. فحدود إريتريا مع إثيوبيا لا يلغها الغموض لأنها محددة بمعاهدات الأعوام ١٩٠٠ و ١٩٠٢ و ١٩٠٨. لكن المسألة الحاسمة هنا تتمثل في مدى احترام إثيوبيا لهذه الحدود. فإصدار إثيوبيا خريطة غير قانونية في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧ يبين أن الحال ليس كذلك. كما أن تصرفاتها منذ ذلك التاريخ تشهد أيضاً على ذلك. ومن ثم طلبت إريتريا اتباع أسلوب صريح لا يكتنفه أي غموض ليبين بوضوح أن حدود إريتريا هي تحديد الحدود الموروثة عن الاستعمار الإيطالي.

٣ - لقد طُلب إلى إريتريا في تلك الورقة أن تتحلى "بالنوايا الحسنة" وأن تعيد نشر قواتها من بادمي. ومرة أخرى طالبت إريتريا بأن تتأكد منظمة الوحدة الأفريقية، أولاً، وقبل أن تبدي رأيها في مسألة "إعادة الانتشار والإدارة المؤقتة" من إحداثيات قرية بادمي بالرجوع إلى حدود إريتريا الموروثة عن الاستعمار.

وهذه على أية حال مهمة بسيطة يمكن إتمامها في يوم واحد باستخدام معدات حديثة. أما العنصر الثاني ذو الصلة فهو مسألة النوايا الحسنة. فقد أكدت إريتريا على أن حسن النوايا يجب أن يُطلب من الطرفين وأنه لا يمكن في أي حال من الأحوال أن ينطبق على التخلي عن السيادة لدولة أجنبية، أيا كانت طبيعته المؤقتة.

٤ - وقد شددت إريتريا أيضا على أن الدعوة إلى وقف الأعمال القتالية، المدرجة في النقطة الأولى من الورقة ينبغي أن تنفذ باتفاق يوقعه الطرفان في اجتماع واغادوغو. لكن الطرف الإثيوبي رفض ذلك.

تلك هي النقاط الرئيسية التي طلبت إريتريا إدراجها في إطار سليم للحل السلمي. وقد طلبنا كذلك بأن يجري صراحة طرح ملف ترحيل المدنيين ما دام أنه قد أدرج ضمن نقاط التباحث. وفي النهاية، أبلغتنا اللجنة الرفيعة المستوى التابعة لمنظمة الوحدة الأفريقية أن هذه القضايا سوف تناقش في الاجتماع المقبل للجهاز المركزي المزمع عقده في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٨ وطلبت من كلا الطرفين أن "يرسلا (إليها) في وقت لاحق إجابتهما النهائية".

وأتمنى أن تكون هذه اللحظة الموجزة مفيدة في إعطائكم صورة عما حدث في واغادوغو، وما يمكن أن نتوقعه في الفترة المقبلة. وسأكون سعيدا بالإجابة على ما قد يكون لديكم من أسئلة.

— — — — —